TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Turkey's Attitude on Iran's nuclear program And its implications for Turkish-American relations 2002-2019

Asst.Prof.Dr. Luqman Omar Mahmood Alnuaimy*
Mosul University- Regional Studies Center

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 5 May. 2020
- Accepted 9 July. 2020
- Available online 29. Sept. 2020

Keywords:
- Turkey
- Iran
- nuclear program
- USA
- International relations
- International Studies

Abstract: The research aims to shed light on Turkey's attitude from the developments of the Iranian nuclear program since the Justice and Development Party came to power in Turkey in 2002 until 2019, and the reflection of that attitude on Turkish-American relations, a period that witnessed important developments regarding the Iranian nuclear program and the developments of the American attitude from it, especially when the nuclear agreement was signed in 2015 between Iran and the major countries during the era of president Barack Obama, then the United States soon moved under president Donald Trump to withdraw from this agreement in 2018 for many reasons that will be discussed in detail, and Turkey's attitude from those developments .

* **Corresponding Author:** Luqman Omar Mahmood**, E-Mail: ,Tel:, Affiliation**: Mosul University- Regional Studies Center

موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني
وانعكاساته على العلاقات التركية–الأمريكية 2002–2019

أ.م.د. لقمان عمر محمود النعيمي

مدير مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 5/ ايار /2020
- القبول : 9/ تموز /2020
- النشر المباشر : 29/ ايلول /2020

الخلاصة : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موقف تركيا من تطورات البرنامج النووي الايراني منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 وحتى عام 2019، وانعكاس ذلك الموقف على العلاقات التركية–الأمريكية وهي المدة التي شهدت تطورات مهمة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وتطورات الموقف الأمريكي منه، لاسيما عندما تم التوقيع على الاتفاق النووي عام 2015 بين ايران والدول الكبرى في عهد الرئيس باراك اوباما، ثم ما لبثت الولايات لمتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب من هذه الاتفاقية عام 2018 للعديد من الاسباب التي سيتناولها البحث بالتفصيل، وموقف تركيا من تلك التطورات.

الكلمات المفتاحية :
- تركيا
- ايران
- البرنامج النووي
- الولايات المتحدة الامريكية
- العلاقات الدولية
- الدراسات الدولية

المقدمة:

تعود جذور البرنامج النووي الإيراني إلى عقد الستينيات من القرن الماضي في عهد الشاه رضا بهلوي الذي سعى فيما بعد إلى انشاء محطات للطاقة النووية لانتاج الطاقة النووية وحاول الحصول على الدعم الامريكي والاوروبي لتحقيق أهدافه. ومع اندلاع الثورة الايرانية عام 1979 قطع الامام الخميني كل اشكال الدعم والاتصال مع الولايات المتحدة والدول الاوربية في هذا المجال...بدلا من ذلك حاول الحصول على الدعم الصيني والسوفيتي لانشاء محطات النووية أثناء الحرب العراقية–الايرانية في الثمانينيات...واستمر الاتصال الايراني الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات لبناء المحطات النووية في ايران الذي تكلل بتوقيع اتفاقية مع الشركة الحكومية الروسية عام 1995 لبناء عدد من المفاعلات النووية في ايران. وكان لدى الولايات المتحدة والغرب عموما شكوكا حول النوايا الايرانية الحقيقية من انشاء هذه المفاعلات حتى ثبتت مصداقية هذه الشكوك عندما كشف منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة عام 2002 عن وجود مفاعلات نووية ايرانية سرية في منطقة ناتانز وآراك وسط وجنوب ايراني، ومنذ عام 2003 اصبح البرنامج النووي الايراني قضية كبيرة بين ايران والمجتمع الدولي.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في استكشاف حقيقة موقف تركيا من تطورات البرنامج النووي الايراني خلال المدة موضوع البحث والذي شهد تطورات مهمة عندما تم توقيع الاتفاق النووي عام 2015 بين ايران والدول الكبرى، ثم ما لبث ان قام الرئيس الامريكي دونالد ترامب بالانسحاب من هذه الاتفاقية للعديد من الاسباب التي سيتناولها البحث بالتفصيل، وموقف تركيا من تلك التطورات.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث على ان الملف النووي الايراني اضحى قضية دولية عصية على الحل منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر نظراً لعدم وضوح وشفافية البرنامج النووي الايراني من جانب ايران فضلا عن تطوير الاخيرة لبرامجها الصاروخية وتزايد نشاطاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة من جهة، وشكوك المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة حول نوايا ايران الحقيقية من تطوير برنامجها النووي ونشاطاتها العسكرية الاخرى في المنطقة من جهة اخرى، وتطورات موقف تركيا من هذه القضية خلال المدة موضوع البحث.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أن لتركيا بما تمتلكه من مكانة اقليمية كبيرة، ودور فاعل في منطقة الشرق الاوسط، وقوة توازن اقليمي استراتيجي مهم مع ايران، موقف بارز من تطورات البرنامج النووي الايراني لابد من تسليط الضوء عليه ودراسته دراسة معمقة ومدى اتساقه مع المواقف الاقليمية والدولية الاخرى من هذه القضية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على اكثر من منهج، بهدف الوصول الى فهم اكثر عمقاً، واتساعاً للموضوع، إذ تم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، لغرض تتبع التطورات التاريخية للموضوع وتحليل العوامل والاسباب التي أدت إلى تحول البرنامج الى قضية دولية للوصول إلى رؤية تحليلية معمقة عن ماهية الازمة الدولية التي سببها هذا البرنامج، وكيفية إدارتها من قبل الاطراف الدولية، وطبيعة الموقف التركي من تطورات الازمة.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من خمسة محاور رئيسة مع خاتمة واستنتاجات هي:

أولا: التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني 1967-2003

ثانيا: أزمة البرنامج النووي الإيراني وتطور المواقف الدولية 2003-2016

ثالثا: مواقف تركيا من تطورات البرنامج النووي الإيراني 2003-2015

رابعاً: الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في أيار 2018 والموقف التركي
خامساً: توتر العلاقات التركية–الأمريكية عام 2019 والعقوبات الامريكية على ايران
خاتمة واستنتاجات

أولا: التطور التاريخي للبرنامج النووي الإيراني 1967-2003

1. مرحلة التأسيس والنشأة 1967–1979

تعود الجذور التاريخية لنشأة البرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه (محمد رضا بهلوي 1941–1979)، وتحديداً إلى اواسط عقد الستينات من القرن العشرين، إذ كان يخطط لبناء 23 مفاعلاً نوويا موزعة على عموم مساحة إيران، وتكون جاهزة للعمل منتصف عقد التسعينات من ذلك القرن، وبكلفة 30 مليار دولار، وهي مفاعلات يمكنها انتاج البلوتونيوم، الذي شكل العنصر المهم والاساس في صناعة السلاح النووي[i]. كما قام في عام 1974 بتأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، التي تعرف اختصاراً بـ(AEOI) لتاخذ على عاتقها تنفيذ خطة برنامجه النووي. وتمكنت إيران من ابرام عقد مهم مع مؤسسة كرافت ويرك الألمانية (KWU) في عام 1974 وتضمن بناء مفاعلين نووين: أحدهما بقدرة 1300 ميكاواط، والثاني بقدرة 1200 ميكاواط يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي[ii].

فشلت سياسات الطاقة النووية لشاه إيران لأن إيران لم يكن لديها المعرفة والتكنولوجيا النووية اللازمة وظلت في حوزة القوى العظمى. تسببت أزمة أوبك في أعقاب حرب تشرين 1973 في ارتفاع أسعار النفط أربعة أو خمسة أضعاف، فضلاً عن تعزيز ثقة إيران في نفسها. لذلك، مع سبعينيات القرن الماضي، زادت جهود إيران للحصول على الطاقة النووية بشكل كبير. ومع تصاعد إيرادات النفط الايرانية، بدأت إيران في التعبير عن نيتها في بناء مراكز نووية في غضون 20 عامًا بطاقة إنتاجية كهربائية تبلغ (20.000) ميكاوات. ولتحقيق هذا الهدف كان لابد لايران من بناء اربعة مفاعلات نووية على أراضيها لانتاج الطاقة الكهربائية في غضون 20 عاماً. وتنتج المفاعلات الأربعة التي سيتم بناؤها في منطقة أكويو طاقة كهربائية تبلغ 4.800 ميجاوات ؛ وكان من المخطط في ذلك الوقت أن تمتلك إيران مفاعلات نووية بطاقة إنتاجية تتراوح بين 400 و 600 ميجاوات، بدلاً من مفاعلات تبلغ 1000 ميجاوات كما هو ممكن اليوم. لذلك، كان من المفترض إنتاج 20–25 بنية تحتية نووية لكل منها 5 إلى 7 مراكز. نظرًا لوجود منافع كبيرة في هذا الجانب، طرقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية باب الشاه الإيراني للتنافس في انشاء المحطات النووية. في ذلك الوقت، وبذريعة الاقتراب أكثر من إيران، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على إيران تخصيب اليورانيوم وتقديم تقنيات تحلل البلوتونيوم، ولتحقيق هذا الهدف تم إرسال العديد من الخبراء

الإيرانيين إلى ألمانيا وإنكلترا وكندا وفرنسا والولايات المتحدة لإجراء البحوث في مجال التكنولوجيا النووية، لان إيران في ذلك الوقت كانت على اتصال وثيق مع الغرب[iii].

2. تطورات البرنامج النووي الايراني بعد الثورة الايرانية عام 1979

ومع ذلك، فإن "الثورة الإسلامية في إيران" في عام 1979 أنهت كل هذه الاتصالات والتقاربات. وعندما حدث نقص في الطاقة في إيران خلال الحرب العراقية–الإيرانية، فتح رفسنجاني، الذي كان له تأثير كبير على المرشد الإيراني أية الله الخميني، الطريق لإعادة بناء المفاعلات من خلال التأكيد على أهمية الطاقة النووية. بناءً على ذلك، طالبت إيران فرنسا وألمانيا أولاً ثم الأرجنتين والسويد والهند باستكمال المنشآت النووية في إيران. ومع ذلك، كانت في كل مرة تقدم مطالبها، تواجه عقبة الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك، بدأت إيران التفاوض مع الاتحاد السوفياتي السابق في عام 1989 واستؤنفت المحادثات مع روسيا في عام 1994 بعد انهيار الكتلة الشيوعية. وأثناء زيارة الشركة الحكومية الروسية، التي ستقوم ببناء الموقع النووي، إلى إيران في عام 1995، تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن اعتبرها الكثيرون نجاحًا لإيران. وفقاً لهذه الاتفاقية تحصل الشركة على مليار دولار مقابل قيامها باستكمال بناء مفاعلات نووية، تركتها ألمانيا، على غرار المفاعلات النووية الروسية المنتجة لـ(1000) ميكاواط. ووفقًا للاتفاق أيضاً، فإن أول مفاعلين سيبدأ تشغيلهما في عام 2000، ومع ذلك، لم يتحقق أي تقدم في هذا الصدد[iv].

إلى جانب الاتحاد السوفياتي السابق، عقدت إيران أيضًا محادثات مع الصين خلال عقد الثمانينيات في مجال بناء المفاعلات النووية، سواء لسد لاحتياجاتها من الطاقة أو جهودها لتحقيق التوازن بين القوى الأخرى في المنطقة، وأولت الصين أهمية خاصة لعلاقاتها مع إيران في ذلك الوقت ووقعت اتفاقية مع إيران بشأن تطوير قدرتها على تخصيب اليورانيوم. مع حلول عقد التسعينيات، بدأ ينظر إلى إيران على أنها تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة بسبب برنامجها النووي المتطور، ومبادرات الصواريخ الباليستية، وتوجهاتها الإسلامية. بناءاً على هذه الخلفية، فإن اكتشاف منشآت تخصيب اليورانيوم في إيران التي شيدتها الصين منذ عام 1984 أدت إلى حدوث أزمات تصاعدت تدريجياً منذ عام 2002 وتحولت إلى مستويات متعددة. وبالتالي، فإن حقيقة أن إيران أبقت على جهودها في تخصيب اليورانيوم والتكنولوجيا الخاصة بها في السر لمدة 18 عامًا، نتج عنها إدراك أن لدى إيران بعض النوايا السيئة وراء هذه المشاريع. على خلفية هذه البيئة المتوترة بعد عام 2002[v]

ثانيا: أزمة البرنامج النووي الإيراني وتطور المواقف الدولية 2003-2016

1. تطورات الازمة النووية الايرانية 2003-2009

منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تتهم إيران بالسعي لامتلاك التقنية النووية وتوظيفيها للأغراض العسكرية، في الوقت الذي كانت فيه إيران تنفي الاتهامات الامريكية، مؤكدة أن ان نشاطاتها النووية للأغراض السلمية وتوفير الطاقة الكهربائية.

ونتيجة للشكوك والاتهامات الامريكية لإيران على برنامجها النووي وقع الرئيس الأمريكي **(بيل كلينتون Bill Clinton 1993-2000)** عام 1996 على قانون العقوبات على ليبيا وإيران المعروف باسم "داماتو" أو "ILSA" الذي أقره الكونغرس الأمريكي بناء على مشروع قانون قدمه السيناتور الجمهوري الفوتسي داماتو، بحجة تجفيف مصادر دعم "الإرهاب"، وكان يستهدف بالأساس قطاع الطاقة في البلدين[vi].

وتعززت الاتهامات الامريكية السابقة بما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة وخلال مؤتمر صحفي عقدته في واشنطن في 14 آب/ أغسطس 2002 عن وجود مفاعلات نووية سرية في منطقة ناتانز وسط إيران، ومنطقة آراك غرب طهران، واعطت المنظمة معلوماتٍ مهمة عن هذين المفاعلين كشف عنهما لأول مرة[vii]. ثم بدأت بوادر أزمة البرنامج النووي الإيراني مع طهران والمجتمع الدولي عام 2003 عندما صرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران أخفقت في التزاماتها تجاه معاهدة حظر الانتشار النووي وبأنها لم تكن شفافة في نشاطاتها النووية أو استيرادها للمواد مزدوجة الاستخدام[viii]. وعليه شكلت هذه القضية منذ عام 2003 أزمة بالنسبة لإيران والمجتمع الدولي الذي بدأ يبحث عن خيارات للتعامل مع هذه القضية[ix].

منذ اكتشاف خفايا البرنامج النووي الإيراني اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التصعيد ضد إيران، في حين فضل الاتحاد الاوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية انتهاج الدبلوماسية واعتماد خيار المفاوضات مع ايران لحل الأزمة التي احدثت خلافات كبيرة بين كل من الولايات المتحدة من جهة والاتحاد الاوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية والقوى الكبرى الاخرى من جهة اخرى حول سبل حل ازمة الملف النووي الايراني وخيارات التعامل مع ايران، لكن هناك اتفاق بين الجميع حول منع امتلاك ايران للسلاح النووي[x].

أثبت الخيار الاوروبي في اعتماد خيار المفاوضات المباشرة مع ايران لحل ازمة برنامجها النووي لاحقاً فشله في حل الازمة، وان الخيار الامريكي في احالة القضية الى مجلس الامن الدولي لفرض العقوبات على ايران كان الخيار الاكثر واقعية من وجهة النظر الامريكية. فمنذ مطلع عام 2003 دخلت الدول الاوربية (فرنسا وبريطانيا والمانيا) مفاوضات مباشرة مع إيران استمرت اكثر من ثلاثة سنوات عرضت خلالها الدول الاوروبية مجموع من الحوافز الاقتصادية والسياسية والتقنية على ايران مقابل تخليها عن انشطة تخصيب اليورانيوم، لكن كل تلك الجهود لن تثمر عن شيء، واستمرت ايران في انشطة تخصيب اليورانيوم الامر الذي دفع الولايات المتحدة وحتى الدول الاوربية الثلاث على احالة ملف ايران النووي الى مجلس

الامن الدولي في 8 آذار/ مارس 2006 الذي امهل ايران ستة اشهر للتخلي عن انشطة تخصيب اليورانيوم كافة[xi].

وتعمقت الأزمة مع إيران عام 2006 حينما أمر الرئيس الإيراني السابق، أحمدي نجاد، بوقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمر الذي دفع مجلس الأمن الدولي لإصدار ثلاث قرارات مهمة ضد إيران في أعوام 2006، 2007، 2008 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. تضمن القرار الأول المرقم (1737) في كانون الاول/ ديسمبر 2006 عقوبات تتعلق بمنع استيراد وتصدير المواد والمعدات النووية الحساسة لصالح إيران، وحرمانها من المعدات والتكنولوجيا التي من شأنها أن تساعد إيران على تطوير برنامجها النووي. أما القرار الثاني (1747) في آذار/ مارس 2007 فكان يهدف إلى تشديد العقوبات على إيران لعدم امتثالها للقرار السابق الذي يطالبها بوقف أنشطة التخصيب. وتضمن القرار فرض حظر على صادرات السلاح الإيراني، وتجميد أصول الأفراد المتورطين في البرنامج النووي الإيراني ومنعهم من السفر. وبناء عليه تم تجميد أصول 28 مجموعة إضافية من الشركات والأفراد المتورطين في دعم البرنامج النووي الإيراني أو الأنشطة الحساسة المتعلقة به أو بتطوير الصواريخ البالستية، وتم استهداف بنك سبا الحكومي ومجموعة من الشركات التي يديرها الحرس الثوري الإيراني[xii].

وفي آذار/ مارس 2008 أصدر مجلس الأمن قراره الثالث المرقم (1803) وتضمن حظراً على تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج لإيران والسماح بعمليات تفتيش للشحنات البحرية والجوية من إيران وإليها في حالة الاشتباه باحتوائها على هذه المواد أو على أي شيء مخالف لفحوى القرارات السابقة. كما فرض القرار عقوبات مالية على المؤسسات والبنوك الإيرانية لا سيما أنشطة بنكي "ملي" و"صادرات الإيرانيين، للاشتباه في ارتباط أنشطتهما بالبرنامج النووي الإيراني، وأضيفت 12 شركة و13 مسؤولاً إيرانياً إلى قائمة تجميد الأرصدة وحظر السفر[xiii].

2. تطورات الازمة النووية الايرانية 2009-2016

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي **(باراك أوباما Barak Obama 2009-2016)** سياسة مختلفة تجاه الملف الإيراني تعتمد على "الخيار الدبلوماسي" في التعامل مع إيران؛ ففي خطابه أمام البرلمان التركي أثناء زيارته لتركيا في 6 نيسان/ أبريل 2009، اوضح أوباما أن تحقيق السلام في المنطقة سيحرز تقدماً" إذا تخلت إيران عن مطامح امتلاك أي سلاح نووي، فكما أوضحتُ بالأمس في براغ، لا يستفيد أحد من انتشار الأسلحة النووية، فقد عرف هذا الجزء من العالم ما يكفي من العنف، وعرف ما يكفي من الكراهية، وهو ليس بحاجة إلى سباق للحصول على مزيد من أدوات التدمير متزايدة الشدة والقوة. لقد أوضحت لشعب الجمهورية الإسلامية (إيران) وقادتها أن الولايات المتحدة تريد التفاعل على أساس من المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، فنحن نريد من إيران أن تؤدي دورها الصحيح في المجتمع الدولي وأن يؤدي اندماجها السياسي

والاقتصادي إلى الرخاء والأمن، وعلى قادة إيران أن يختاروا الآن بين أن يطوروا سلاحًا أو يبنوا مستقبلًا أفضل لشعبهم"[xiv].

وفي خطاب اوباما الذي ألقاه بالقاهرة في 4 حزيران/ يونيو 2009 أعرب عن استعداده للتفاوض مع إيران "دون شروط" مؤكداً حق طهران في امتلاك طاقة نووية للأغراض السلمية. وبالفعل دخلت طهران وواشنطن في مفاوضات ثنائية مباشرة في إطار مجموعة (1+5) في جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر 2009. وبعد فترة طويلة من الشد والجذب وتعثر المفاوضات تارة وتحسنها تارة أخرى؛ وقعت إيران في 14 تموز/ يوليو 2015 مع الدول الستة اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة التي عرفت إعلامياً باسم "الاتفاق النووي" الذي وافقت إيران بمقتضاه على أخذ سلسلة من الخطوات، من بينها تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي وتعطيل جانب رئيسي من جوانب مفاعل آراك النووي مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها من قبل واشنطن والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.[xv]

ثالثا: مواقف تركيا من تطورات البرنامج النووي الإيراني 2003-2015

اتصفت مواقف تركيا بالايجابية بشكل عام فيما يتعلق بتطورات البرنامج النووي الايراني خاصة في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية. وترى تركيا أن من حق أي دولة امتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية، وهو ما تفعله جميع الدول النووية؛ لذلك فإن لإيران الحق في إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة. كما تدافع تركيا عن فكرة أن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة وإنما بالحوار والوسائل السلمية وتدعو إيران في الوقت ذاته إلى عدم التصعيد وإبقاء الباب دائماً مفتوحاً للحوار.

وقد انتقدت تركيا في مناسبات عديدة تركيز المجتمع الدولي على البرنامج النووي الإيراني ويتجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية بحجة أن إسرائيل غير موقعة على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأتراك كانوا يدلون بتصريحات تؤكد أن إيران لا تريد امتلاك سلاح نووي، إلا أنهم في الوقت نفسه كانوا يحثون إيران على تبديد أية شكوك من جانب الغرب ببرنامجهم النووي، وإخضاع منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية[xvi].

1. حكومة حزب العدالة والتنمية والبرنامج النووي الايراني

إنّ اتخاذ إيران موقفا مماثلا لموقف تركيا من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وفر قاعدة متينة لتعاونهما في المستقبل. كما أتاحت السياسة المعتدلة، التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ مجيئها إلى السلطة عام أواخر عام 2002، الفرصة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين على نحو يؤدي إلى تدعيم اقتصاديهما. أما الأجندة الخفية للوئام التركي–الإيراني الحذر، فلكل طرف مآربه ورسائله التي يود إرسالها لجهات معينة: بالنسبة لإيران، الهدف فضلاً عن المكاسب الاقتصادية هو الإبقاء على قناة اتصال

حيوية مع الأمريكيين، والغرب عموماً، عبر تركيا، واتخاذ الأخيرة جسر عبور نحو الغرب الأوروبي، ومن ثم، تغدو تركيا حلقة وصل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربما إسرائيل، ما من شأنه كسر طوق العزلة الذي يفرضه الغرب، وخاصة الولايات المتحدة على إيران، وتعيدها لواجهة التوازنات الإقليمية والعالمية، لاسيما بعد اشتداد هذا الطوق على إيران، على خلفية تفاعل المخاوف من ملفها النووي إقليميا ودوليا[xvii].

أما تركيا، فلعل أهم ما تنطوي عليه أجندة تطوير علاقاتها مع إيران هو، فضلا عن مكاسبها الاقتصادية وتلبيه احتياجاتها من الطاقة، والتنسيق حول معها جملة من القضايا المشتركة بينهما في المنطقة، هو افهام الغرب عموما، أن خيارات تركيا الاستراتيجية متعددة في اقامة علاقات اقليمية ودولية واسعة النطاق حتى مع بعض الدول التي يجدها الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، خصوما لها، في حال اصطدمت مصالح تركيا مع الغرب في عدد من القضايا الحيوية في المنطقة. كما تنطوي هذه السياسة على استفزاز وابتزاز للأمريكيين أيضا، وإفهامهم بضرورة الاستجابة للمطالب التركية، لجهة لجم الطموح الكردي في المنطقة الهادف إلى إقامة دولة مستقلة، وإتاحة المجال للآلة العسكرية التركية لملاحقة حزب العمال الكردستاني[xviii].

ومن جهة أخرى، كان هناك نصح تركي واضح لإيران بعدم التحرك في الموضوع النووي منفردة، والتفاهم حول ذلك مع المجتمع الدولي. ويبدو أنّ للقضية الإيرانية، بالنسبة لتركيا، خصوصيات متعددة: فالقضية ممتلئة بالحراك، وستبقى مدار نقاشات لمدة طويلة، ومع تفاقم هذه الأزمة سيكون خيار تركيا أمام ازدواجية مواجهتها للتداعيات التي قد تنجم عن هذه القضية على الداخل التركي وعلى سياساتها الاقليمية. فالخاصية المعقدة للقضية الإيرانية تجعل من غير الممكن التوصل إلى حل لها في المدى المنظور، لهذه الأسباب فإن القضية بالنسبة لتركيا بمثابة "أزمة مستمرة". وتتمثل تأثيرات هذه القضية على تركيا في ثلاثة مجالات: اقتصادية، وسياسية، وأمنية. وكلما تصاعدت سياسة الضغط القصوى الأمريكية على إيران كلما كبر حجم المأزق التركي في التعرض لضغوطات أمريكية كبيرة، كون تركيا تعد جارا تاريخيا لإيران، ولديها مصالح وملفات كثيرة مشتركة بينهما. واذا ما تعمقت الأزمة وتمخضت الضغوطات الامريكية عن صدور قرار دولي بعقوبات، فإنّ تركيا ملزمة بالانسجام معه، لكنّ هذا الانسجام سيؤثر على قطاعات المواصلات والسياحة والتجارة الخارجية والطاقة. ومن جهة أخرى، يبدو أنّ تركيا استفادت من الأزمة الإيرانية لتحولها مناسبة لتذكير إسرائيل بالفرصة التاريخية التي سنحت لها لمراجعة حساباتها وسياساتها النووية، أكثر من التوقف عند نصائح ودروس تعطى لإيران بهذا الشأن، والغاية هي طرح فكرة التوافق الشرق أوسطي، والترويج لضرورة ترجيح التعامل السلمي مع موضوع استخدام التكنولوجيا النووية على استخدام القوة[xix].

في شباط 2006 دخلت كل من تركيا وإيران في تعاون ثنائي مشترك لمكافحة "الإرهاب" حيث وقع الطرفان مذكرة تفاهم بهذا الخصوص. وطبقاً لهذه المذكرة، فإن إيران ستتصدى لعناصر حزب العمال

الكردستاني في أراضيها في مقابل قيام أنقرة بمكافحة عناصر مجاهدي خلق في أراضيها، وهي منظمة إيرانية معارضة تتخذ من العراق مقراً لها. وقد أكد نائب وزير الداخلية الإيراني (صباح الدين هاربت) للسلطات التركية قائلاً: "أستطيع أن أؤكد بأننا متفقين تماماً فيما يتعلق بتعاوننا الوثيق والكامل ضد حزب العمال الكردستاني ونقاتل سوياً ضد نشاطات هذا الحزب في المنطقة"[xx].

إذا كانت مسألة مكافحة حزب العمال الكردستاني محل اتفاق وتعاون بين البلدين، فإن برنامج إيران النووي لم يكن كذلك، فهو مثل ويمثل مصدر قلق كبير بالنسبة لتركيا كما للولايات المتحدة والمجتمع الدولي؛ فالمؤسسة العسكرية التركية وحكومة حزب العدالة والتنمية لا يدعمان طموحات إيران النووية ذات الطابع العسكري ويشككان في النوايا الإيرانية فيما يتعلق باستخدام هذا البرنامج للأغراض السلمية. وقد صرح المسؤولون الأتراك في مناسباتٍ عدة أنهم يدعمون الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأن وجود أي أسلحة نووية في المنطقة يعد تهديدا مباشراً لأمنهم القومي. وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية التركي آنذاك (**عبد الله غل *Abdullah Gül***) أمام البرلمان التركي في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 قائلاً: "إن تركيا تدعم استخدام إيران للطاقة النووية للأغراض السلمية" وأضاف: "يتوجب على القيادة الإيرانية تراعي بوضوح شعور وقناعة المجتمع الدول في هذا المجال" مؤكداً أن بلاده "تعد وجود الأسلحة النووية وتكاثرها في [المنطقة] تهديداً أمنياً جدياً"[xxi]. كما استنكر رئيس الوزراء التركي آنذاك (**رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan**) تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد المثيرة للجدل والمتعلقة بما وصفه "وجوب محو إسرائيل من الخارطة" في آذار 2006، وقال: "أنا لا أجد أن هذه التصريحات ملائمة. نحن لا نتوافق مع هذه المقاربات". ومن جهته أكد رئيس قسم التخطيط والعمليات في هيئة الأركان التركية الجنرال التركي (**حلمي أكين زورلو Hilmi Akin Zorlu**) بأن "تركيا لا تريد أية دولة في منطقتها امتلاك الأسلحة النووية"[xxii].

2. أزمة الملف النووي الإيراني وتأثيرها في العلاقات التركية–الأمريكية

أثارت مواقف تركيا من البرنامج النووي الايراني انتقادات امريكية وعدم رضا عن هذه المواقف بوصفها لا تتفق تماما مع المواقف الامريكية المتشددة تجاه هذه القضية على الرغم من ان تركيا تعد حليفا استراتيجيا لامريكا في المنطقة. كما اثارت تصريحات رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان حول علاقته بالرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، استياء أوساط يمينية في الكونغرس، وظهرت أصوات تنتقد اعتباره "صديقا". ولكن بعض اعضاء الكونغرس ردوا على انتقادات للدور التركي بـ"أن تركيا واضحة جدا في أنها لا تريد أن تحصل إيران على أسلحة نووية" وأضاف: "إن لديهم تساؤلات حول العقوبات واستخدام القوة العسكرية، وعادة ما يتحدثون عن هذا القلق، ولكن في الوقت نفسه يوضحون أنهم لا يريدون أن تطور إيران قدرة نووية عسكرية ويريدون أن يساعدوا في منع هذا السيناريو"[xxiii].

وأثناء زيارته لواشنطن لحضور القمة النووية هناك في 12 نيسان/ أبريل عام 2010، أوضح أردوغان موقف بلاده من الملف النووي الإيراني وقال لشبكة سي إن إن الأمريكية: "إن ثمة علاقة استراتيجية بين تركيا وإيران من القرن السابع عشر" مكرراً تمسكه بـ"الحل الدبلوماسي، ويمكن لتركيا العمل بوصفها وسيطاً مهماً جداً" وقال: "أعتقد أننا يمكن أن نجد وسيلة للخروج [بحل دبلوماسي]"[xxiv]. وفي الوقت ذاته جدد أردوغان التأكيد على "أننا لا نريد أسلحة نووية في منطقتنا" ولم يذكر أردوغان إسرائيل تحديداً، لكنه قال في خطاب أمام "مركز الدراسات الإسلامية العالمية" في جامعة جورج ماسون في ولاية فرجينيا، أن تركيا "ترغب في أن ترى كل الدول التي تملك أسلحة نووية، تعمل على نزعها في وقت محدد". وانتقد تجاهل العالم لإسرائيل التي تملك أسلحة نووية، متسائلاً: "لماذا لا يمكننا أن نقول الشيء ذاته للدولة التي لا تعترف بمعاهدة حظر الانتشار النووي؟". وأشار إلى صعوبة تحقيق السلام، لأن الحكومة الإسرائيلية عندما تتحدث "هي نشاز وليست سيمفونية"([xxv]).

3. الوساطة التركية في حل ازمة الملف النووي الايراني والموقف الامريكي والدولي 2010–2015

تمكنت تركيا بالتنسيق مع البرازيل من تحقيق تقدم نسبي على طريق احتواء الأزمة النووية بين إيران والغرب، وذلك بتوقيع اتفاق طهران في 17 أيار/ مايو 2010 الذي تضمن موافقة إيران على مبادلة الوقود النووي بضمانة تركيا والبرازيل، وكان ذلك خطوة جيدة لصورة تركيا والبرازيل في السياسة الإقليمية والدولية، وبالنسبة لإيران نفسها التي اعتبرت ذلك تطوراً جدياً في نظرة تركيا للمنطقة ودورها الإقليمي. ويقضي الاتفاق بإرسال إيران 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة (3,5%) إلى تركيا لتستبدل به 120 كيلوغراما من اليورانيوم المخصب بنسبة (20%)[xxvi].

وعلى الرغم من قرار طهران بالالتزام بالاتفاق، فقد أعرب مجلس الأمن عن رفضه له، لأنه لن يعالج قضية اليورانيوم منخفض التخصيب التي تم إنتاجها خلال الفترة الزمنية بين الاتفاقيتين، والتي سيبقى 20 في المائة منها في إيران واعتبرت الصفقة "خطوة تكتيكية فقط من جانب إيران، لتوضيح أنها مستعدة لاستخدام موادها النووية في إيران"[xxvii]. وهكذا لم يحقق الأمر نهاية سعيدة للأطراف المعنية، ومنها تركيا، لأن دول الغرب فضلا عن روسيا والصين لم تكن مرتاحة لتدخل تركيا والبرازيل في موضوع تعده الدول الكبرى من اختصاصها، كما أن الولايات المتحدة اعتبرت بلسان رئيسها، باراك أوباما، تدخل تركيا في الوساطة "أمرً مؤسفاً"، وأن الجهود تتواصل لإصدار قرار من مجلس الأمن بعقوبات جديدة على إيران[xxviii].

ورداً على رفض الوساطة التركية–البرازيلية في قضية الملف النووي الايراني، صوتت تركيا والبرازيل، التان أصبحتا عضوين في مجلس الأمن الدولي مطلع عام 2010، في 9 حزيران/ يونيو 2010 ضد قرار مجلس الامن المرقم (1929) في فرض عقوبات دولية جديدة ضد إيران، بالرغم من أنه تم تبني القرار بموافقة (12) من الدول الاعضاء في مجلس الأمن. وقد أثار ذلك استياء الولايات المتحدة تجاه الموقف

التركي من قضية الملف النووي الإيراني، ودافعت أنقرة عن موقفها بالقول أنها تعتقد أن هناك متسعاً من الوقت للتفاوض مع إيران بشأن سياستها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم([xxix]).

ورداً على الموقف التركي، أشار وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس إلى أن الولايات المتحدة شعرت بخيبة أمل جراء تصويت تركيا ضد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات على إيران، لكن هذا لن يؤثر على العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتركيا. وقال غيتس بعد اجتماع لوزراء دفاع حلف شمال الأطلسي(الناتو) في بروكسل في 11 حزيران/ يونيو 2010: "أصبت بخيبة أمل لتصويت تركيا بشأن العقوبات على إيران، لكن تركيا حليف على مدى عقود للولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في الحلف، والحلفاء لا يتفقون دائما" وأضاف أن "العالم أمامه الوقت لكي يجعل العقوبات تؤثر في إيران ويحاول تعطيل برنامجها لتخصيب اليورانيوم"، مشيرا إلى أن تطوير طهران قدرة إنتاج أسلحة نووية قد يستغرق ثلاث سنوات. وتابع قائلا: "إن تركيا تواصل لعب دور مهم في الحلف، ولدينا علاقة قوية بين جيشينا". وتساءل غيتس عن المدة التي قد تنتظرها الولايات المتحدة قبل ظهور علامات على أن العقوبات بدأت تؤثر، فقال إن إيران لن تكون قادرة على إنتاج سلاح نووي قبل ثلاثة أعوام، وأضاف "أعتقد أن الجميع يتفقون على أن أمامنا مزيدا من الوقت بما في ذلك الإسرائيليون وسنواصل تطبيقها العقوبات وحسب"([xxx]).

وبعيداً عن مسوغات أنقرة في تبني هذا الموقف تجاه الملف النووي الإيراني، يبدو أن دعم تركيا لعلاقاتها مع إيران عموما، وموقفها من ملفها النووي خصوصاً، يأتي بالضد من مواقف إسرائيل والولايات المتحدة، لاسيما بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية أواخر أيار/ مايو 2010، وما نتج عنه من توتر كبير في العلاقات التركية–الإسرائيلية.

وقد انعكس التوتر التركي–الإسرائيلي على موقف تركيا من البرنامج النووي الايراني وامتلاك اسرائيل للسلاح النووي. وفي هذا السياق اشار وزير الخارجية التركي الاسبق أحمد داوود أوغلو إلى أن رفض مجموعة فيينا لصفقة المبادلة تتجاهل حق إيران في إنتاج طاقة نووية سلمية، مع استمرار تجاهل إشاعات الأسلحة النووية الإسرائيلية. ولم تنتقد حكومة حزب العدالة والتنمية ترسانة إسرائيل النووية فحسب، بل "موافقة الولايات المتحدة الضمنية عليها". وكان الاعتقاد السائد في أوساط الرأي العام التركي أن الدول الغربية ترددت في "الاعتراف بحق إيران في تطوير طاقة نووية سلمية لأنهم يرغبون في الحفاظ على احتكارها للطاقة النووية". رد الفعل تجاه الدول الغربية عكس خيبة أمل المسؤولين الأتراك من المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين، الذين شجعوا تركيا على إقناع إيران بالتسوية بشأن اتفاق التبادل". ومع ذلك، فإن المسؤولين في وزارة الخارجية التركية اعترفوا بأن ضعف التنسيق بين أنقرة وواشنطن خلال عملية التفاوض أسهم في هذه النتيجة السلبية([xxxi]).

ويُنظر إلى تركيا في واشنطن على أنها "تجوس خلال المنطقة وتفعل أشياء تتعارض في مقاصدها مع ما تريده القوى الكبرى في المنطقة"، طبقاً لما قال ستيفن كوك، الباحث لدى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، الذي أضاف قائلاً إن السؤال المطروح هو: "كيف لنا أن نجعل الأتراك يلزموا مسارهم؟". أما من منظور تركيا فإن الأمر لا يعدو أن يكون إيجاد موطئ قدم لنفسها في فنائها الخلفي، وهي منطقة ظلت مضطربة ردحاً من الزمن نتيجة للسياسة الأمريكية إلى حد ما. كما أن أمل تركيا الذي ظل يراودها أمداً طويلاً قد خاب في الالتحاق بالاتحاد الأوروبي. ولعل بروز تركيا كقوة إقليمية يبدو مفاجئاً، لكنها قوة ظلت تنمو لسنوات منذ نهاية الحرب الباردة عندما كان العالم منقسماً إلى معسكرين وكانت تركيا حينها شريكاً صغيراً في المعسكر الأمريكي([xxxii]).

في نيسان/ أبريل 2011 حاولت تركيا مرة أخرى التوسط في محادثات متعددة الأطراف في اسطنبول حول البرنامج النووي الإيراني. خلال الاجتماعات، قدمت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية كاثرين أشتون خطة دول 5 + 1 لتحسين شفافية البرنامج النووي الإيراني. وكانت نسخة محدثة من اتفاق تبادل الوقود اليورانيوم. وجاء المسؤولون الإيرانيون إلى الاجتماع بشرطين مسبقين. أولاً، طلبوا من مجلس الأمن رفع إجراءاته قبل بدء عملية التفاوض. تم رفض هذا الطلب، وكان الشرط الثاني لإيران هو أن تعترف الأمم المتحدة بحق إيران في جعل اليورانيوم منخفض التخصيب على أراضيها، وهو أحد الامتناعات المستمرة؛ فالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعترف بحق الدولة في "استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية"، بشرط أن تظل شفافة بشأن برنامجها النووي وعدم الانخراط في انتشارها. ومع ذلك، كان المجتمع الدولي مقتنعًا بأن إيران قد انتهكت هذه الالتزامات باستمرار. وتم تأكيد هذه القناعة في نيسان/ أبريل 2011، عندما تم التحقق من أن إيران كانت تقوم بتصنيع أجزاء من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في مصنع طابا[xxxiii].

توقفت محاولات الوساطة التركية النشطة بعد ذلك وعادت إلى دور الميسر. من أجل تسهيل الحل الدبلوماسي، استضافت تركيا عن طيب خاطر جولة جديدة من المفاوضات في اسطنبول، بين كاثرين أشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وممثل1 + P5 ، وسعيد جليلي، ثم كبير المفاوضين النوويين لإيران والتقى الطرفان مرة أخرى في نيسان/أبريل 2012. ومع ذلك، بسبب التوترات المتصاعدة بين أنقرة وطهران نتيجة لاختلافاتهما بشأن السياسات الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بسوريا، تم تغيير مكان المفاوضات اللاحقة. ومع ذلك، استضافت تركيا محادثات على مستوى منخفض بين 1 + P5 وإيران في اسطنبول في تموز/يوليو 2012[xxxiv].

وفي أعقاب تنصيب حسن روحاني كرئيس جديد لإيران في آب/ أغسطس 2013، وعد بالتوصل إلى حل دبلوماسي بشأن النزاع النووي. بدأت المحادثات بين (1 + P5) وإيران في تشرين الثاني/ نوفمبر

2013 في جنيف، إلى جانب محادثات سرية بين إيران والولايات المتحدة. لكن هذه المرة، لم تلعب تركيا دورًا كبيرًا في عملية التفاوض بخلاف تشجيع الأطراف على الوصول إلى حل سلمي[xxxv].

على الرغم من الزيارات رفيعة المستوى بين أنقرة وطهران، فقدت القضية النووية مكانتها البارزة في العلاقات التركية الإيرانية. ومع ذلك، أعلن كل من المسؤولين الأتراك والإيرانيين عن سعادتهم بالإنجازات الأولية في المحادثات حول البرنامج النووي الإيراني ومعارضتهم المشتركة لوجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. كما شكر المسؤولون الإيرانيون تركيا على دعمها للبرنامج النووي الإيراني، وجهودها لإيجاد حل سياسي وإلغاء العقوبات ضد إيران. فضلا عن ذلك، صرح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن تركيا قدمت نموذجًا جيدًا لعلاقات الجوار بين إيران والدول المجاورة وقال: "أتمنى أن يحذو جيراننا الآخرون حذو تركيا ويساعدوا في إيجاد حل للقضية النووية. برنامجنا النووي لا يلحق الضرر بأي أحد، فلا ينبغي أن يقلقوا... لقد دعمت تركيا طوال الوقت حقنا في الأنشطة النووية السلمية"[xxxvi].

4. الاتفاق النووي عام 2015 وردود الفعل التركية: "تفاؤل حذر"

بعد عشرين شهرًا من المفاوضات، وافقت إيران على خطة 1 + P5 بشأن **(خطة العمل الشاملة المشتركة Joint Comprehensive Plan of Action)** في فيينا في 14 تموز/يوليو 2014. وهكذا، تم حل الخلاف القائم منذ فترة طويلة بين إيران والغرب من خلال القنوات الدبلوماسية. وبناءً على ذلك، وافقت إيران على الحد من أنشطة التخصيب وفتح جميع المنشآت النووية للتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، في مقابل إزالة جميع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني[xxxvii].

وقد أثار الاتفاق بين إيران والغرب اهتمامًا واسع النطاق في جميع أنحاء العالم. وقدر تعلق الامر بموقف تركيا فقد رحبت رسميا بالاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الخمسة زائد واحد التي توصلت إلى حل دبلوماسي للجدل الطويل حول البرنامج النووي الإيراني. وفقًا لذلك، قدرت تركيا بأنها واحدة من الفائزين الرئيسيين بالاتفاق بسبب إلغاء العقوبات عن الدولة المجاورة وبسبب الصداقة التركية–الإيرانية المرنة. ولكن على عكس التوقعات بأن تركيا ستكون سعيدة للغاية بالاتفاق بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد، كانت تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن الآثار المترتبة على هذا الاتفاق حذرة للغاية؛ فمن خلال الترحيب بالاتفاق، طلب المسؤولون الأتراك من إيران مراجعة سياساتها الإقليمية. علاوة على ذلك، ساءت العلاقات بين أنقرة وطهران بعد فترة وجيزة من الاتفاق النووي، فقد الغيت في اللحظة الأخيرة زيارة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لتركيا في آب/ أغسطس 2015. وبعد ذلك، ازدادت العلاقات بين أنقرة وطهران سوءًا بسبب الاتهامات المتبادلة المستمرة، التي عبرت عنها في الغالب وسائل الإعلام الرسمية والمؤيدة للحكومة في إيران وتركيا على التوالي. على هذه الخلفية، ظهر اتجاه للتعاون والحوار من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي آنذاك أحمد داود أوغلو إلى طهران في 4 آذار/مارس 2016. بعد فترة وجيزة من

الزيارة، ذهب الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أنقرة، ومعه نظيره التركي ترأس رجب طيب أردوغان، الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الرفيع المستوى في 16 نيسان/ أبريل 2016[xxxviii].

أما داخل تركيا فقد انقسم الرأي العام التركي والنخبة التركية في نظرتهم للآثار المحتملة للاتفاق على تركيا. كان "جزء كبير من النخبة التركية مهتماً بتداعيات الاتفاق على العلاقات التركية–الإيرانية والشؤون الإقليمية، وكان لديهم مخاوف من أن يمنح الاتفاق إيران حرية التصرف في السياسة الإقليمية، مما سيجعلها أكثر قوة وعدوانية"[xxxix]؛ فإزالة العقوبات وتحرير الأصول الإيرانية المجمدة التي تقدر بنحو 100 مليار دولار أمريكي قد يشجع إيران على متابعة سياساتها التدخلية في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، كانوا مهتمين بفكرة "الصفقة الكبرى" بين إيران والولايات المتحدة، والمخاوف من أن التعاون المتزايد بين إيران والولايات المتحدة في المنطقة يمكن أن يعمل في نهاية المطاف ضد مصالح تركيا. كما أن التصريحات القوية لبعض السياسيين الإيرانيين الذين يدعون صعود القوة الإيرانية في المنطقة إلى "السيطرة على أربع عواصم عربية"[xl] سببت امتعاضا وقلقا لدى الاتراك. وساهمت انتشار وجهات النظر القائلة بأن الولايات المتحدة قررت العمل إلى جانب إيران في السياسة الإقليمية في تقديم عرض سلبي للاتفاق في تركيا[xli]. بالنظر إلى الوضع شديد الاستقطاب في الشرق الأوسط، فإن "المحاذاة الضمنية" بين الخصمين السابقين ستزعزع التوازنات الإقليمية ليس فقط ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل، ولكن ضد تركيا[xlii].

ومع ذلك، كان هناك عدد كبير من النخب التركية متفائلون فيما يتعلق بنتيجة الاتفاق النووي بين إيران مجموعة الخمسة زائد واحد. أولاً وقبل كل شيء، إن الاتفاق سيقلل من حدة التوتر حول البرنامج النووي وتخفف تركيا من موازنة علاقاتها مع إيران والغرب. فضلا عن ذلك، سينهي الاتفاق – على الأقل مؤقتًا – من المخاطر المحتملة للأمن التركي الناشئة عن تحول إيران إلى دولة نووية. كما أن إعادة دمج إيران سياسيا واقتصاديا في النظام الدولي مع إزالة العقوبات من شأنه أن يحسن الظروف الأمنية والاقتصادية العامة في جميع أنحاء المنطقة. وأخيراً، فإن إزالة العقوبات كجزء من الاتفاق من شأنه أن يساعد في تعزيز العلاقات التجارية بين تركيا وإيران. لقد كانت إيران سوقاً واعدة للصادرات التركية. وفي هذا السياق قدّر رضا إيسر، رئيس مجلس الأعمال التركي الإيراني، أن الصادرات التركية إلى إيران قد تصل إلى ما بين 8 إلى 10 مليارات دولار من مستواها عام 2016 البالغ 4 مليارات دولار. واعتبرت بعض النخب التركية أيضاً إيران مصدرًا للنفط والغاز. فضلاً عن ذلك، بالنظر إلى حقيقة أن تركيا تحاول أن تكون مركزًا للطاقة في المنطقة، فإن هذا التحسن العلاقات بين إيران والغرب ستسهل المشاركة الإيرانية في خطوط أنابيب الغاز العابرة للحدود. أخيرًا، إذا كان من المفترض أن الاتفاق النووي إلى عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية، فسيتم وضع معايير تجارية، وستنخفض التعريفات، مما يعزز العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران[xliii].

رابعاً: الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في أيار 2018 والموقف التركي

1.الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي والموقف التركي

كما كان متوقعا على نطاق واسع أعلن الرئيس الأمريكي الجديد (**دونالد ترامب Donald Trump 2018-**) في 4 أيار/ مايو 2018 أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي الموقع مع إيران عام 2015، واصفا إياه بانه "كارثي". وقال ترامب في خطاب متلفز من أمام البيت الأبيض "**أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي الإيراني**" وحذر الرئيس الأمريكي إيران من مواجهة "مشاكل أكبر" اذا واصلت أنشطتها النووية، كما هدد طهران بفرض "أعلى مستوى" من العقوبات عليها، لكنه قال إنه مستعد وقادر على التفاوض على اتفاق جديد مع إيران عندما تكون هي مستعدة لذلك[xliv].

حاولت تركيا أن تتخذ موقفا معارضاً للموقف الأمريكي عقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران. في البداية أشار المسؤولون الأتراك إلى أن هذا الانسحاب سوف يسبب حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وأن تركيا ستستمر في التنسيق مع الاوروبيين حول هذا الموضوع. وفي هذا السياق صرح المتحدث باسم الرئاسة التركية (إبراهيم قالين Ibrahim Kalin) في 9 أيار/ مايو 2018 أن انسحاب أميركا من الاتفاق النووي سيضر بالاستقرار الدولي، مشيراً إلى أن تركيا لا تغير موقفها تجاه الأسلحة النووية. وقال كالين للصحفيين: "إن انسحاب أميركا من الاتفاق النووي سيسبب مزيداً من عدم الاستقرار ويثير اشتباكات جديدة... الاتفاق المتعدد الأطراف سيستمر مع الدول الأخرى... وتركيا ستواصل موقفها الرافض لكل أنواع الأسلحة النووية"[xlv].

2. العقوبات الأمريكية على إيران وردود الفعل التركية

ما لبث الموقف الرسمي التركي من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران وفرضها عقوبات جديدة عليها ان اتخذ منحى أكثر حدة في معارضة الموقف الأمريكي. وفي هذا الصدد انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشدة الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي وقال اردوغان في تصريح صحفي عقب حضوره مأدبة افطار رمضانية في 21 أيار/ مايو 2018 إن الدول "التي تملك أكثر من 15 ألف رأس حربي نووي تهدد حاليا العالم" مشيرا إلى العدد الإجمالي التقريبي للرؤوس الحربية النووية في العالم والتي تملك معظمها الولايات المتحدة وروسيا. وفي إشارة على ما يبدو إلى دول مثل إيران قال "لماذا تشكل الدول التي تملك رؤوسا حربية نووية خطرا عليهم؟ ." مشيرا إلى أنه "إذا أردنا أن نكون منصفين ونتخذ موقفا عادلا فإن الدول التي تملك أسلحة نووية، التي تصور محطات الطاقة النووية على أنها تشكل تهديدا، ليس لها مصداقية في المجتمع الدولي." وأضاف أردوغان أنه يجب إخلاء الشرق الأوسط من كل الأسلحة النووية في إشارة على ما يبدو إلى إسرائيل التي من المعتقد أنها الوحيدة التي تملك مثل تلك الأسلحة في المنطقة. وختم أردوغان تصريحه قائلا: "إن تركيا لا تقبل إعادة إثارة مسائل تم الانتهاء منها ومنها الاتفاق النووي الإيراني..

ونرى أن تأكيد باقي الأطراف الموقعة على الاتفاق التزامها به، في مواجهة قرار الإدارة الأميركية، إيجابي للغاية"[xlvi].

واتساقاً مع موقف رئاسة الجمهورية في تركيا المعارض لسياسة الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني صرح وزير الخارجية التركي **(مولود جاووش اوغلو Mevlüt Çavuşoğlu)** في 29 أيار/ مايو 2019 أن بلاده "لن تقطع العلاقات التجارية مع طهران بناء على أوامر من دول أخرى" وذلك بعد أن أبلغت الولايات المتحدة هذا دولا بوقف جميع وارداتها من النفط الإيراني اعتبارا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. وقال جاووش أوغلو لتلفزيون NTV "إذا كانت قرارات الولايات المتحدة تهدف إلى السلام والاستقرار، فإننا سندعمها، لكننا غير مضطرين لاتباع كل قرار. كوننا حلفاء لا يعني اتباع كل قرار حرفيا" وأضاف "إيران جارة جيدة ولدينا علاقات اقتصادية. لن نقطع علاقاتنا التجارية مع إيران لأن دولا أخرى طلبت هذا"[xlvii].

يذكر أن تركيا تستورد تركيا جزءاً مهما من الغاز الطبيعي والبترول من إيران، ولا يمكنها التحول بسرعة إلى مورد آخر، على الرغم من أنه قد يكون هناك من يفترض أن روسيا ستكون راغبة في بيع الغاز والبترول لتركيا إذا قررت أنقرة أن من مصلحتها الانصياع للعقوبات الأمريكية. لكن هناك روابط تجارية أخرى بين إيران وتركيا. كما أن التفسير الفضفاض لجملة "تساعد إيران في سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية" الواردة في نص قرار ترامب فيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية على إيران "...**سأوقع مذكرة رئاسية للبدء في إعادة فرض عقوبات نووية أمريكية على النظام الإيراني. سنفرض عقوبات اقتصادية على أعلى مستوى. أي دولة تساعد إيران في سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية ستخضع لعقوبات قوية من الولايات المتحدة**" قد يقود إلى تصنيف أي تعاملات تجارية بين تركيا وإيران على أنها انتهاك للعقوبات الاقتصادية الأمريكية الواسعة التي تم إعادة فرضها من جديد[xlviii].

3. السجال التركي–الامريكي في تطبيق العقوبات الامريكية على ايران

إن الجانب الأكثر تعقيدا في التعامل مع تداعيات العقوبات هو أن الرئيس أردوغان ومعه الكثيرين من الأتراك يعتبرون فرض عقوبات أمريكية على أية دولة تتعامل مع إيران وتنتهك العقوبات الاقتصادية الامريكية ضدها بمثابة إهانة لكرامة تركيا كدولة ذات سيادة ومحاولة من جانب الولايات المتحدة لفرض قوانينها على السياسة التركية فيما يتعلق بسياسة أنقرة التجارية وعلاقاتها الخارجية، وهو تقييم للوضع تتبناه أيضا الكثير من الدول الأخرى وزعمائها.

بناءاً على ذلك كان يتوجب على كل من الولايات المتحدة وتركيا، اذا ارادتا فعلا تجاوز الخلافات الحادة بخصوص هذه القضية الشائكة جدا أن تجريا مباحثات مطولة ومفصلة بشأن تطبيق العقوبات بعيدا عن الإعلام. وعلى الجانب الأمريكي، تجنب التصريحات الاستفزازية حول اختيار الأصدقاء والحلفاء بين الولايات المتحدة وإيران جانبا، بحيث تكون هناك ترتيبات معقولة لجعل العلاقات السياسية والتجارية التركية مع إيران تصب في المصلحة المشتركة للبلدين، والمتمثلة في منع طهران من تطوير أسلحة نووية. وإذا اختارت الولايات المتحدة أن تصور تركيا على أنها تعمل ضد المصالح الأمريكية بدلا من أن تكون داعما

بقدر المستطاع، أو إذا رسم القادة الأتراك صورة لتحركات الولايات المتحدة على أنها استعمار عدائي جديد لحشد تأييد الناخبين، فقد تتشابك العلاقات المتوترة مع عواقب وخيمة على البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي.

وفعلا، قامت الولايات المتحدة بارسال وفد عالي المستوى لتنسيق المواقف مع تركيا بشأن العقوبات الامريكية على إيران بسبب برنامجها النووي التي سيبدأ تنفيذها اعتباراً من 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، قام مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب (مارشال بيلينغسلي **Marshall Pilingsly**) بزيارة إلى أنقرة في 17 تموز/ يوليو 2018 لبحث عدد من الملفات مع المسؤولين الأتراك، وقال بيلينغسلي خلال مؤتمر صحفي أنه بحث في أنقرة عددا من الملفات بينها مكافحة تمويل الإرهاب، والعقوبات الأمريكية على إيران وانعكاساتها على الاقتصاد التركي. وأوضح "بيلينغسلي" أن مباحثاته "جرت وسط أجواء إيجابية"، وأن "تركيا دولة جارة لإيران، وملف التجارة مع إيران هو أحد الملفات التي يجب أن نبحثها مع تركيا"، مضيفاً: "نحن نبدي حساسية تجاه انعكاسات ذلك على الاقتصاد التركي، لذا نبحث بأدق التفاصيل مخاوف البلدين"[xlix].

لا شك أن الولايات المتحدة تدرك صعوبة اجبار تركيا على الرضوخ للقرارات الامريكية في هذه القضية نظرا لعمق المصالح الاقتصادية والامنية التي تربطها بايران، ولذلك فهي متفهمة الى حد ما الموقف التركي المعارض للعقوبات الامريكية على إيران. ومع ذلك فالولايات المتحدة مصرة على تنفيذ سياستها تجاه ايران والضغط عليها اقتصاديا على الرغم من ان ذلك يضر بمصالح بعض حلفائها ومنهم تركيا، ويؤثر في علاقاتهما الثنائية بشكل سلبي ويزيد من الفجوة بينهما.

ومع هذا الاصرار الامريكي على تطبيق العقوبات على ايران والزام الدول الاخرى بالالتزام بهذه العقوبات والا واجهت عقوبات امريكية هي ايضا، كانت تركيا في المقابل تصرح بمعارضتها الشديدة للعقوبات الأمريكية المزمع تنفيذها على إيران لإنها تضر بمصالحها الاقتصادية مع إيران، وفي هذا السياق انتقد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الزج ببلاده في الجدال الدائر في الأوساط الأمريكية حول العقوبات على إيران، موضحاً أن أنقرة لديها شركاء استراتيجيون في مناطق مختلفة من العالم كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة. جاء ذلك في معرض رده على سؤال حول موقف بلاده من العقوبات الأمريكية على إيران، خلال مؤتمر صحفي في 22 تموز/ يوليو 2018، قبيل توجهه إلى جنوب إفريقيا للمشاركة في قمة "بريكس". وأعرب أردوغان عن أسفه حيال إقحام تركيا في المنافسات السياسية، داخل مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، فيما يتعلق بعقوبات الولايات المتحدة على إيران، وفقاً لما نقلته وكالة أنباء الأناضول. وأضاف أن الولايات المتحدة هي بدورها شريكة استراتيجية لأنقرة، مشدداً أن قطع العلاقات مع هؤلاء الشركاء الاستراتيجيين، يتعارض مع مفهوم الاستقلال الذي تتبناه تركيا. وتابع: "إننا نأسف حيال إقحام تركيا في المنافسات السياسية المتعلقة بهذه القضية، سواء داخل مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، ولكن الرئيس (دونالد ترامب) أبدى موقفا جيدا في هذه القضايا حتى الآن، وأنا واثق من أن هذا الموقف سيستمر في

المرحلة القادمة". وأوضح أن الوفد الأمريكي الذي زار تركيا لإجراء مباحثات مع المسؤولين بخصوص الملف المذكور، عاد إلى بلاده "بعد أن اطلع على وجهات نظرنا"، متمنياً ألا تتخذ خطوات خاطئة في هذا الإطار[i].

في السياق ذاته كرر وزير الخارجية التركي مولود جاووش اوغلو موقف الرئيس أردوغان في معارضة تركيا الشديدة العقوبات الامريكية على إيران وأكد أنّ بلاده ليست مجبرة على الالتزام بالعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران. وجاءت تصريحات جاووش أوغلو هذه في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الأذري إلمار محمد ياروف في في 24 تموز/ يوليو 2018 في العاصمة باكو التي أجرى فيها زيارة رسمية. وأوضح أوغلو أنّ تركيا تعارض بشدة العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وترى قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي غير صائب. وأضاف أوغلو انّ تركيا تلتزم فقط بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، مشيراً في هذا السياق إلى أن أنقرة لم تلتزم في السابق بالعقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا. وتابع الوزير التركي قائلاً: "إن الولايات المتحدة دولة حليفة لنا، لكننا نعتقد أن انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني لم يكن عملًا صائبًا، متفقون بذلك مع الاتحاد الأوروبي". ونوه جاووش أوغلو إلى أن الجانب التركي نقل إلى الوفد الأمريكي الذي وصل تركيا 20 تموز/ يوليو 2018 برئاسة مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي لإجراء محادثات بشأن فرض عقوبات على إيران، المواقف التركية المتعلقة بهذا الملف، لاسيما أن تركيا تستورد احتياجاتها من الغاز الطبيعي من أذربيجان وإيران وروسيا والعراق[ii].

4. المعارضة التركية للعقوبات الامريكية على ايران

وتصاعد الموقف التركي المعارض للعقوبات الامريكية على إيران عقب بدء سريان مفعولها في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، إذ ندد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعدها بيومين بالعقوبات الأمريكية على إيران وقال للصحفيين "هذه الخطوات تهدف إلى الاخلال بالتوازن في العالم. لا أريد أن أعيش في عالم إمبريالي. هذه القضايا يجب أن تطرح على الطاولة خلال القمة (في مطلع الأسبوع) في باريس". وتابع "بالتأكيد لن نلتزم بمثل هذه العقوبات. نشتري عشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي. لا يمكن أن نجمد شعبنا في البرد"[iii].

وتسمح الإجراءات الأمريكية بشكل مؤقت (لمدة ستة أشهر) لعملاء كبار بينهم تركيا بمواصلة شراء النفط من إيران. وكشف وزير الخارجية الأمريكية (**مايك بومبيو Michael Pompeo**) عن قائمة من ثمانية بلدان يسمح لها بمواصلة استيراد النفط الإيراني لمدة ستة أشهر إضافية على الأقل وهي الصين والهند وتركيا (المستورد الأول للنفط الإيراني مع الاتحاد الأوروبي) واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وإيطاليا واليونان. وفي هذا السياق تطرق إبراهيم قالين المتحدث باسم الرئاسة التركية في مقابلة إلى مدة الإعفاء المؤقتة وهي ستة أشهر وقال "إن تركيا ستقيّم التطورات خلال هذه المدة عندما تجري محادثات في أعقاب نهاية الإعفاء" وأضاف لتلفزيون خبر ترك في وقت متأخر من مساء اليوم "لن نتخلى عن مصالحنا بسبب

فرض الولايات المتحدة عقوبات على هذه الدولة أو تلك لأي سبب كان... سنقيّم فترة الستة أشهر، لكننا لن نتنازل عن مبادئنا على الطاولة"[liii].

وفي الإطار ذاته صرح وزير الخارجية التركية مولود جاووش أوغلو أثناء زيارة رسمية له إلى اليابان في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 أن "من الخطر عزل إيران ومن الظلم معاقبة شعبها مضيفا أنه ليس من السهل على دول مثل تركيا واليابان تنويع موارد الطاقة للالتزام بالعقوبات" وتابع أوغلو "لا نعتقد أن العقوبات يمكن أن تحقق أي نتائج وأعتقد أن الحوار والمحادثات الجادة أكثر نفعا من العقوبات"[liv].

من جهتها نظرت ايران بتقدير عالي للموقف التركي من العقوبات الامريكية عليها وأملت ان تكون تركيا منفذاً لها للالتفاف على هذه العقوبات استنادا الى الموقف التركي الرافض لها لانه يضر بالمصالح الاقتصادية التركية مع إيران. وفي هذا السياق حاولت ايران تخفيف الضغوط الامريكية عليها وايجاد منفذ لها للتهرب من العقوبات عبر تركيا. هذا ما اكده الرئيس التركي أردوغان مجدداً للرئيس الإيراني حسن روحاني اثناء زيارة الأخير لأنقرة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018 إذ أشار إلى أهمية تعاون البلدين لتحقيق الاستقرار في المنطقة وصرح قائلاً: "إن تركيا وإيران تمتلكان الإرادة اللازمة للقضاء على التهديدات المشتركة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، وأن كلا البلدين عازمان على تعزيز تعاونهما في العديد من المجالات" وتابع أردوغان : "شهدت الفترة الأخيرة لقاءات مكثفة بين أجهزتنا الأمنية، وهذا أمر يدعو للسرور، ومن المؤكد أننا نمتلك الإرادة الحقيقية والمشتركة للقضاء على المخاطر التي تشكل تهديدا مشتركا للبلدين وللمنطقة برمتها، وقد تكلل تعاوننا بالنجاحات التي تحققت في مسار أستانة بالتشارك مع روسيا". من جهته تطرق الرئيس التركي أردوغان إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، قائلاً: "إن طهران قامت بواجباتها حيال الاتفاق النووي المبرم بين إيران ودول (5+1)، ولقد صرحنا فيما مضى أن تركيا لا تصوّب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الاتفاق". وجدد أردوغان تأكيده على وقوف بلاده إلى جانب إيران في هذه الفترة التي كثرت فيها الضغوط على طهران من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى. وأردف قائلاً: "إن زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أنقرة في هذه الفترة التي تتعرض فيها بلاده لضغوط أمريكية، تستحوذ على أهمية بالغة، فخلال لقائنا الثنائي، تناولنا العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في كافة المجالات، فحجم التبادل التجاري بين بلدينا بلغ خلال العام الماضي 11 مليار دولار، وعلينا تكثيف الجهود من أجل رفع هذا الرقم إلى حدود 30 مليار دولار"[lv].

5. العقوبات الأمريكية على إيران وتوتر العلاقات التركية–الأمريكية

استمر التوتر في العلاقات التركية–الأمريكية عام 2019 على خلفية ازدياد تعارض مواقف الطرفين تجاه العديد من الملفات والقضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك؛ فمع غياب التنسيق التركي–الأمريكي واختلاف مواقف الطرفين فيما يتعلق بالعقوبات على إيران من جهة، واستمرار التوتر في العلاقات التركية–الأمريكية على خلفية اصرار تركيا على تسلم منظومة (S-400) الدفاعية من روسيا الاتحادية في منتصف تموز/ يوليو 2019 رغم الرفض الامريكي لذلك من جهة ثانية، وفي ظل تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران بسبب اسقاط الطائرة الامريكية والهجمات على ناقلات السفن في الخليج العربي من جهة ثالثة، استمرت الزيارات الرسمية للمسؤولين الأتراك لإيران لتنسيق جهود البلدين فيما يتعلق بالطاقة والتبادل التجاري وتجنب اعتماد العملة الامريكية بينهما تجنباً للعقوبات الأمريكية.

إلا أن قرار الولايات المتحدة إعادة فرض العقوبات بالكامل على قطاع النفط الإيراني، وانهاء إعفاء دام لستة أشهر حتى أيار مايو 2019 منحته لتركيا وسبعة مستوردين كبار آخرين للخام الإيراني مع تصعيد واشنطن جهودها لعزل إيران وحرمانها من إيرادات النفط، أضاف كل ذلك عقبات جديدة أمام التنسيق التركي–الايراني في مجال الطاقة والتبادل التجاري[lvi]. وبناءا على ذلك اضطرت تركيا إلى اغلاق موانئها أمام النفط الإيراني، في امتثال كامل للعقوبات الأمريكية على موردها الرئيس، رغم انتقاد أنقرة العلني لقرار الولايات المتحدة إنهاء إعفاءات الاستيراد وتحذيرها من صعوبات في إيجاد بدائل[lvii].

في هذا السياق صرح وزير الخارجية التركي مولود تشاووش اوغلو 21 حزيران/ يونيو 2019 أن تركيا تعمل مع إيران والبلدان الأوروبية على تقييم مرحلة ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. جاء ذلك في تصريحات أدلى بها تشاووش أوغلو عقب لقائه نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، بمدينة أصفهان جنوبي إيران. وأشار أوغلو إلى أن زيارته إلى إيران تأتي في ظل التطورات المتعلقة بالسفن بمنطقة الخليج، وإسقاط إيران طائرة بدون طيار أمريكية، وقضية العقوبات، والتوترات الأخرى داخل الخليج. وبيّن أنه بحث هذه القضايا مع ظريف، إلى جانب الخطوات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية على إيران. وأعلن أوغلو أن اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا وإيران ستنعقد في وقت قريب، وأن مدير مكتب الرئيس الإيراني محمود واعظي، ووزير الطاقة رضا أردكانيان، سيزوران تركيا في هذا الإطار. وقال إنه جرى خلال اللقاء مع ظريف التوقيع على خطة مشاورات، ومناقشة الكثير من القضايا، من بينها التجارة بين البلدين بالعملات الوطنية، وحجم التبادل التجاري[lviii].

وقد واصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رسم مسار تصادم مع واشنطن بشأن إيران وذلك عندما استبعد في تصريح له بشكل قاطع تطبيق العقوبات الأمريكية التي تهدف إلى وضع إيران في قيود اقتصادية. وقال أردوغان للصحفيين في 27 أيلول/ سبتمبر 2019 أثناء عودته من الجمعية العامة للأمم المتحدة "من المستحيل بالنسبة لنا إلغاء العلاقات مع إيران فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي. سنواصل شراء الغاز الطبيعي من هناك" فتركيا هي ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي الإيراني. واعترف أردوغان بأن العقوبات الأمريكية تؤثر على التجارة مع إيران، قائلاً: "إن الشركات الخاصة التركية قيدت مشتريات النفط من الأمة الإسلامية لتجنب الإجراءات العقابية". وأضاف: "في هذه القضية [التجارة] بشكل خاص والعديد من القضايا الأخرى، سنواصل علاقاتنا مع إيران"[lix].

وقد ناقش أردوغان قبل اسبوع من هذا التصريح مع الرئيس الإيراني حسن روحاني هدف زيادة التجارة الثنائية إلى ثلاثة أضعاف، والذي يبلغ حتى أيلول/ سبتمبر 2019 حوالي (10) مليارات دولار. وركزت المناقشات على طرق استخدام العملات المحلية – الليرة التركية والريال الإيراني – كوسيلة للتهرب من العقوبات الأمريكية التي تحظر استخدام الدولار في المعاملات التجارية مع إيران. وفي هذا السياق قال استاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الاوسط التقنية في أنقرة حسين باجشي: "سوف تتحايل تركيا وتكسر العقوبات الأمريكية ضد إيران، تمامًا كما فعلت في الماضي، لأن أنقرة لا تعتقد أنها ملزمة بهذه العقوبات. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى عقوبات أمريكية ضد تركيا، لكن تركيا مستعدة من أجل هذا". وفعلا أقدم الرئيس التركي أردوغان على تحدي الرئيس ترامب في محاولة لكسر العقوبات الامريكية على إيران قائلاً لشبكة فوكس نيوز في 25 أيلول/ سبتمبر 2019: "تم تفادي العقوبات في الماضي. وأنا على سبيل المثال أعلم أن العقوبات لم تحل أبدا أي شيء". وصرح أردوغان للصحافيين دون أن أي تردد أو خوف بأنه على علم بأن موقفه هذا قد يدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية من واشنطن. وأشار محللون إلى أن الرئيس التركي أثار غضب واشنطن بالفعل من خلال التشكيك في مزاعم بأن طهران مسؤولة عن هجوم في وقت سابق من ايلول/ سبتمبر 2019 على منشآت تكرير النفط السعودية. وقال أردوغان في هذا السياق: "إذا وضعنا العبء بأكمله على إيران، فلن يكون الطريق الصحيح للذهاب. لأن الأدلة المتاحة لا تشير بالضرورة إلى هذه الحقيقة"[lx].

لا شك أن هذه المواقف وتصريحات بشأن موقف تركيا من العقوبات الامريكية على إيران على خلفية برنامجها النووي، وتحدي أردوغان الواضح لسياسة الرئيس ترامب في هذا الخصوص، انعكس سلبا على العلاقات الثنائية بين الدولتين، وهي متوترة اصلا بسبب تداخل العديد من الملفات والقضايا الداخلية والاقليمية.

خاتمة واستنتاجات

تناول البحث الموقف التركي من تطورات قضية البرنامج النووي الإيراني خلال المد (2002-2019) في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية وانعكاسات ذلك الموقف على علاقات تركيا الثنائية مع الولايات المتحدة وتبين أن سياسة تركيا إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية ارتبطت بعدد من العوامل التي حددت ورسمت معالمها، وظلت تحكم الموقف التركي من تلك القضية. ويمكن الإشارة إلى أهم الاستنتاجات كما يأتي:

1. ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله إلى الحد الذي قد لا يمكّن نمط تحالفات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أو كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تعويضه.
2. ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لاسيما وأن معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية، الأوروبية منها والأمريكية، وإنما يرفض الوضع الإقليمي الخطوات الإيرانية في هذا السبيل، خصوصاً في شقه العربي إلى إخلاء عموم منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، الأمر الذي يدفع بعدم عقلانية مساندة إيران في مواجهتها مع الغرب.
3. على الرغم مما طرأ من مساحات تلاقي تركي- إيراني، فإن ثمة ملفات عدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل كبير، لعل أهم هذه الملفات هو ما يتعلق بسياسات الدولتين إزاء سوريا والعراق، فبينما تعمل إيران على إخضاع الدولتين لنفوذها عبر العديد من الوسائل، فإن تركيا تخشى من تنامي ذلك النفوذ، بما يهدد مصالحها الاستراتيجية لاسيما في العراق التي ترى فيه عامل توازن بينها وبين إيران.
4. يمكن القول بأن تركيا تنتهج منهجاً وسطاً في موقفها البرنامج النووي الإيراني ومقارب أكثر للموقف الاوروبي لاسيما بعد مجيء ادارة الرئيس ترامب الذي انسحب من الاتفاق، فهي ليست مع الولايات المتحدة وتعارض بشدة العقوبات الأمريكية على إيران لأنها تضر بمصالح تركيا، وتؤيد المواقف الأوروبية التي تدعو الى الالتزام بالاتفاق النووي ويمكن اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه. وكذا الحال بالنسبة لموقفها تجاه إيران، فتركيا تدعم مساعي الأخيرة لامتلاك تكنولوجيا نووية "مدنية" سلمية متقدمة وتسعى هي الأخرى أي تركيا لبلوغها، وفي الوقت نفسه ترفض أي توجّه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية قد تهدد امن المنطقة بشكل كامل وتعزز النفوذ الايراني الذي يعزز حالة عدم الاستقرار فيها.

5. سببت مواقف تركيا وتصريحات المسؤولين الأتراك على أعلى المستويات المعارضة للعقوبات الامريكية على إيران بسبب برنامجها النووي توتراً كبيراً في العلاقات التركية–الامريكية وانعكست سلبا عليها، مما دعا ادارة الرئيس ترامب الى فرض عقوبات اقتصادية على تركيا من ضمنها فرض عقوبات على بعض البنوك التركية المتعاملة مع ايران في الجوانب المصرفية. لا شك ان تعارض المصالح بين تركيا والولايات المتحدة من سياسة فرض العقوبات على إيران وانتهاء مهلة الاعفاءات للدول المتعاملة معها قد سببت اصطداما في مواقف الطرفين تجاه هذه القضية، الامر الذي اسهم اكثر في توتر العلاقات بشكل كبير.

الهوامش والمصادر

(i) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ط2، دار الاوائل للنشر والتوزيع (دمشق، 2008)، ص ص113–114.

(ii) المصدر نفسه، ص ص114–115.

(iii) Mustafa KİBAROĞLU, "Iran's Nuclear Program and Turkey", *Wise Men Center for Strategic Studies BILGESAM* (Turkey), 25 July, 2013, p.2: *https://www.academia.edu/4123834/Irans_Nuclear_Program_and_Turkey*

(4) *Ibid,* pp.2-3.

(v) *Ibid,* p.3.

(vi) عامر سليمان، "تاريخ العقوبات الامريكية على إيران والموقف التركي منها"، ديلي صباح Daily Sabah، 2018/8/6: https://www.dailysabah.com/arabic/opinion/2018/08/06/تاريخ-العقوبات-الأمريكية-على-إيران-والموقف-التركي-منها (آخر زيارة للموقع 2020/1/15)

(vii) كينت آر تيرمان، العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران، ترجمة: دار العلم للملايين، (دار العلم للملايين، بيروت، 2006)، ص285.

(viii) سليمان، المصدر السابق.

(ix) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "دراسة في العقوبات الدولية على إيران"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، السنة (8)، العدد (25)، كانون الثاني 2012، ص40.

https://regs.mosuljournals.com/article_27592.html

DOI: 10.33899/regs.2012.27592

(x) المصدر نفسه، ص40.

(xi) المصدر نفسه، ص ص41-42.

(xii) سليمان، "تاريخ العقوبات الامريكية على إيران..."، المصدر السابق.

(xiii) المصدر نفسه؛ العبيدي، المصدر السابق، ص ص43-44.

(xiv) قناة الجزيرة الفضائية البث المباشر، 2009/4/7، انصات خاص من قبل الباحث

(xv)"تاريخ العقوبات الامريكية على إيران والموقف التركي منها"، المصدر السابق.

(xvi) عامر سليمان، "تاريخ العقوبات الامريكية على إيران والموقف التركي منها"، ديلي صباح Daily Sabah، 2018/8/6:
https://www.dailysabah.com/arabic/opinion/2018/08/06/تاريخ-العقوبات-الأمريكية-على-إيران-والموقف-التركي-منها

(آخر زيارة للموقع 2020/1/15)

(xvii) لقمان عمر محمود النعيمي، "سياسة تركيا الإقليمية في عهد حكومة أردوغان الاولى 2003-2007"، بحث غير منشور، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص25.

(xviii) المصدر نفسه، ص ص25-26.

(19) عبد الله التركماني، "تركيا ومحيطها الإقليمي"، بحث قدم إلى ندوة "تركيا والعرب والرهانات الاستراتيجية"، بدعوة مشتركة من "منتدى الجاحظ من أجل تنوير عربي-إسلامي" في تونس و"مركز العادل للدراسات الاستراتيجية والتخطيط" في تركيا، خلال الفترة من 8-10 تشرين الثاني 2006، ص5.

(20) لقمان عمر محمود النعيمي، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، السنة (8)، العدد (25)، كانون الثاني 2012، ص107:
https://regs.mosuljournals.com/article_27616.html
DOI: 10.33899/regs.2012.27616

(21) المصدر نفسه، ص107.

(22) المصدر نفسه، ص ص107-108.

(23) مينا العريبي، "أوباما بعد لقاء أردوغان: يمكن لتركيا دفع إيران لتسوية ملفها النووي"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 11333، 2009/12/8.

(27) "Erdoğan'dan Obama'ya İsrail şartı", *Hürriyet*, planet, 14 Nisan 2010: http://www.hurriyet.com.tr/planet/14402091.asp

(28) جويس كرم، "واشنطن ترى تجاوباً صينياً مع فكرة العقوبات على إيران والبرازيل وتركيا تدرسان استراتيجية مغايرة"، دار الحياة، 2010/4/14:
http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/130225

(xxvi) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1(بيروت، 2012)، ص321.

(xxvii) Aylin G. Gürzel, Eyüp Ersoy, "Turkey and Iran's Nuclear Program', *Middle East Policy Council,* Vol.XIX, No.1. Spring 2012, p.41:
https://www.mepc.org/turkey-and-irans-nuclear-program

([xxviii]) محفوض، المصدر السابق، ص ص321-322.

(32) غيتس يشعر بخيبة أمل إزاء تركيا"، الجزيرة نت، 2010/6/11:
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID={ADA511AF-6A63-4A52-A8ED-8D3932067017}

(33) المصدر نفسه.

([xxxi]) Gürzel & Ersoy, Op. cit, p.41.

(34) "تركيا من حليف لأميركا لشوكة بحلقها"، الجزيرة نت، 2010/6/9:
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID={41444FF7-8FFA-4326-979F-EBFCFCFBE670}

([xxxiii]) Gürzel & Ersoy, Op. cit, p.42.

([xxxiv])Bayram Sinkaya, "IRAN AND TURKEY RELATIONS AFTER THE NUCLEAR DEAL: A CASE FORCOMPARTMENTALIZATION", *Research Gate,* July 2016, p.89:
https://www.researchgate.net/publication/328127555

([xxxv]) *Ibid.*

([xxxvi]) " Iran says sees more steps ahead in nuclear talks," *Reuters*, 17 December 2014,
http://www.reuters.com/article/us-iran-nuclear-zarif-idUSKBN0JV0RE20141217
(أخر زيارة للموقع في 2019/7/9)

([xxxvii]) لمزيد من التفاصيل حول خطة العمل الشاملة المشتركة وبنود الاتفاق النووي انظر:

- "Joint Comprehensive Plan of Action," *Vienna*, 14 July 2015, available at:
http://eeas.europa.eu/statements-eeas/docs/iran_agreement/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf (أخر زيارة للموقع في 2019/7/9)

([xxxviii])*Ibid,* pp.91.

([xxxix]) Sinkaya, Op. cit, p.90.

([xl]) قال ممثل مدينة طهران في البرلمان الإيراني ، علي رضا زكاني ، المقرب من المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي ، "لقد انتهت اليوم ثلاث عواصم عربية بأيدي إيران وتنتمي إلى الثورة الإيرانية الإسلامية". وأشار إلى أن صنعاء أصبحت الآن العاصمة العربية الرابعة التي هي في طريقها للانضمام إلى الثورة الإيرانية. للتفاصيل انظر:

- "Sanaa is the forth Arab capital to join the Iranian revolution," *Middle East Monitor*, 27 September 2014, Available at:
https://www.middleeastmonitor.com/20140927-sanaa-is-the-fourth-arab-capital-to-join-the-iranian-revolution/ (أخر زيارة للموقع في 2019/7/9)

([xli]) Robert Fisk, "Iran nuclear deal: America has taken Iran's side – to the fury of Israel and Saudi Arabia", *Davi Duke for Human Freedom & Diversity,* July 16, 2015. Available at:
https://davidduke.com/fisk-iran-nuclear-deal-america-has-taken-irans-side-to-the-fury-of-israel-and-saudi-arabia/ (أخر زيارة للموقع في 2019/7/9)

([xlii])Sinkaya, Op. cit, p.91.

([xliii]) *Ibid,* pp.91-92.

([xliv]) "ترامب يعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني"، موقع DW العربي، 2018/5/8:

(آخر زيارة للموقع في https://www.dw.com/ar/ترامب-يعلن-انسحاب-بلاده-من-الاتفاق-النووي-الإيراني/a-43704718-0 2019/7/12)

([xlv]) " هكذا ترد تركيا على انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران "، قناة العالم، 2018/5/9:

https://www.alalamtv.net/news/3546936/هكذا-ترد-تركيا-على-انسحاب-واشنطن-من-الاتفاق-النووي-مع-إيران (آخر زيارة للموقع في 2019/7/12)

([xlvi]) "أردوغان ينتقد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران"، أحوال تركيا، 2019/5/22:

https://ahvalnews.com/ar/أردوغان-ينتقد-الانسحاب-الأميركي-من-الاتفاق-النووي-مع-إيران/الاتفاق-النووي

(آخر زيارة للموقع في 2019/7/12)

([xlvii]) "أوغلو: سنتعاون مع إيران ولن نلتزم بأوامر واشنطن"، أحوال تركيا، 2019/5/29:

https://ahvalnews.com/ar/أوغلو-سنتعاون-مع-إيران-ولن-نلتزم-بأوامر-واشنطن/اقتصاد

(آخر زيارة للموقع في 2019/7/12)

([xlviii]) إدوارد جي ستافورد، "الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران سيزيد التوتر مع تركيا"، موقع أحوال تركية، 2018/5/14:

https://ahvalnews.com/ar/الانسحاب-الأميركي-من-الاتفاق-النووي-الإيراني-سيزيد-التوتر-مع-تركيا/الاتفاق-النووي

(آخر زيارة للموقع في 2019/7/12)

([xlix]) "أردوغان يعلن موقف بلاده من العقوبات الأمريكية على إيران"، ترك برس، 2018/7/25:

https://www.turkpress.co/node/51465 (آخر زيارة للموقع في 2019/7/14)

([l]) المصدر نفسه.

([li]) "جاويش اوغلو: تركيا ليست مجبرة على الالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران"، ترك برس، 2018/7/24:

https://www.turkpress.co/node/51445 (آخر زيارة للموقع في 2019/7/14)

([lii]) "تركيا تعلن أنها لن تلتزم بالعقوبات الامريكية على إيران"، موقع DW الألماني، 2018/11/6:

https://www.dw.com/ar/تركيا-تعلن-أنها-لن-تلتزم-بالعقوبات-الأمريكية-على-إيران/a-46183110-

(آخر زيارة للموقع في 2019/7/14)

([liii]) المصدر نفسه.

([liv]) المصدر نفسه.

([lv]) "أردوغان: يمكن لتركيا وإيران القيام بخطوات هامة لإنهاء الصراعات في المنطقة"، ترك برس، 2018/12/20:

https://www.turkpress.co/node/55956 (آخر زيارة للموقع في 2019/7/14)

([lvi]) Can Sezer, "Despite rhetoric, Turkey complies with U.S. oil sanctions on Iran", *Reuters,* 21 May, 2019: https://www.reuters.com/article/iran-oil-turkey/despite-rhetoric-turkey-complies-with-us-oil-sanctions-on-iran-idUSL5N22W3GK

([lvii]) "تركيا تستجيب للعقوبات الأمريكية على إيران"، صحيفة الشرق الأوسط، 2019/5/21:
https://aawsat.com/home/article/1733266/تركيا-تستجيب-للعقوبات-الأميركية-على-إيران
(آخر زيارة للموقع في 2020/1/15)

([lviii]) "تشاووش أوغلو: نقيّم مرحلة ما بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران والبلدان الأوروبية"، وكالة الاناضول للأنباء، 2019/6/21:
https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/تشاووش-أوغلو-نقيّم-مرحلة-ما-بعد-انسحاب-واشنطن-من-الاتفاق-النووي/1511985#
(آخر زيارة للموقع في 2019/7/14)

([lix]) "Erdogan Defies Trump Over Iran Sanctions", *VON News,* 27/9/2019: https://www.voanews.com/?url=https%3A%2F%2Fwww.voanews.com%2Feurope%2Ferdogan-defies-trump-over-iran-sanctions

([lx]) *Ibid.*